النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوي

أ. مبدوعة كريمة
جامعة الشلف

شرف الله اللغة العربية، حيث جعلها لغة التنزيل وكتابه الذي: «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه» وبها نطق الحبيب المبلغ، فصارت وعاء الدين بها تعرف أوامره ونواهيه. ولمكانتها قام العلماء بخدمتها حفظا وتصنيفا، حتى إذا اتسعت الدولة الإسلامية، دخل الناس في دين الله أفواجا، مصداقا لوعد رباني نافذ ولما دخل في الإسلام غير العرب لغة وجنسا، وخفي عليهم بعض أساليب القرآن الكريم وأعاريبه، ومعاني بعض ألفاظه ومقاصدها، بدأ الفساد يدب إلى لغة العرب وظهر اللحن والخطأ والتصحيف والتحريف في القرآن والحديث. فسارع العلماء إلى محاربة هذه الظواهر خدمة للقرآن وللغة القرآن، وسعوا إلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة والوسائل المتاحة في سبيل تحقيق هذا الهدف، وجعل الناطقين بالعربية من عرب وعجم يتقنون تأدية اللغة، وقد تجلى ذلك في التصويب اللغوي لكل ما تسرب إليه الخطأ في التركيب أو في الأساليب.

ويمكن تعريف التصويب اللغوي وعلى ضوء ما قام به علماء النحو بأنه الرقيب على الاستعمال اللغوي، فيما يتخلله من الانحراف والفساد، أو ما ينشأ في بنية اللفظ أو في التركيب اللغوي السليم من خلل وخطأ. "فالتصحيح اللغوي لا يمكن إنكار ما له أياد على اللغة، إذ هو الذّاب عنها فيما يتخلل استعمالها من الخطأ والخلل، مما يتمثل بوضع اللفظ في غير موضعه، وصرف دلالته عن وجهها، أو ما ينشأ من التحريف في بنية اللفظ، أو في التركيب اللغوي السليم، أو بالوهم الناشئ عن وضع صيغة موضع صيغة أخرى مما يتصل بالاشتقاق على غير ما يمثله الوجه الصحيح لها، أو ما يقع من الوهم في استعمال أبنية الزيادة، وإن

مزالق العقار فيها كثيرة، إذ أن قيام الأبنية المتعددة على أصل واحد مما يوقع في الخطأ، مما ينشأ عن عدم التنبه في الفروق في الدلالة، مع اختلاف مواضع الزيادة وحروفها"[1] فالتصويب اللغوي يفرض رقابة مستمرة على استعمالات اللغة المختلفة، وذلك في كل خطأ أو خلل يتسرب إليها، حتى ولو كان في اشتقاقها أو تركيبها، أو عدول بها إلى موضع غير موضعها الصحيح، فهو بمثابر الرقيب على الاستعمال اللغوي، فهو ينبه إلى الخطأ وموضعه، والاهتداء به إلى الوجه الصحيح، ويعد هذا الجانب الأساس الذي يقوم عليه التصويب اللغوي.

ومن خلال التسمية يظل التصويب اللغوي المورد الذي يفزع إليه لمعرفة ما هو صحيح وصائب للتمسك به، واعتماده في الاستعمال اللغوي، وما هو خلاف ذلك لإغفاله وتجنبه وتحاشيه. إن الصواب اللغوي يستعمل في مقابلة الخطأ اللغوي وعليه وجوده، فلولا الوقوع في الخطأ لما كان تصحيح الخطأ، فالصحيح ضد الخطأ والخطأ ما لم يتعمد. وقد قام النحاة بدورهم الكبير في سبيل تحقيق هذا الهدف وخدمة للغة القران الكريم. وقد تمثلت مجهودات هؤلاء فيما يلي:

1- احتواء ظاهرة الخطأ بجمع ما وقع فيه من الكلمات والتراكيب في مؤلفات خاصة:

اجتهد العرب في بذل كل ما بوسعهم في سبيل صيانة اللغة من الخطأ وتنقيتها وتقويمها بالفصيح من الكلام، من خلال الشواهد الشعرية النثرية والأمثال والحكم فجمعوا ما وقع فيه اللحن من العبارات والكلمات في كتب، مبينين موضع الخطأ ووجه الصواب فيه وهي:

– **كتب لحن العامة:** ألفت مصنفات التصويب اللغوي التي تأتي على ذكر أخطاء العوام من المتكلمين بالعربية، محاولة من أصحابها ضبط لغتهم، وحمايتها من الفساد والانحلال، وأول ما ظهر من هذه الكتب: "لحن العامة" للكسائي، و"لحن العامة" لأبي بكر الزبيدي (ت329هـ) وتقويم اللسان لعبد الرحمن الجوزي والذي يقول في مقدمته: "إن أول ما يجب على طالب اللغة تصحيح الألفاظ العربية

المستعملة التي حرفتها العامة عن موضعها، وتكلمت بها على غير ما تكلمت به العرب في ناديها ومجتمعها، فإذا صححها وأزال عنها التحريف ونفا عنها التصحيف، كان ما وراء ذلك عليه أقرب وأسهل للطلب."[2]

ولو تتبعنا ما صنف من الكتب في لحن العامة لوجدنا أنها تتابعت وتوالت على نحو متتابع ابتداءا من لحن العامة للكسائي حتى أخر كتاب في أيامنا هذه، إذ لا يكاد يمضي عقد من الزمان إلا ونجد فيه كتابا وأكثر من الكتب التي تنبه على أغلاط وأخطاء العامة ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

"البهاء يما يلحن فيه العامة" للفراء (ت207هـ)

"ما يلحن فيه العامة" لابي عبيدة (ت208هـ)

"ما يلحن فيه العامة" للأصمعي (ت216هـ)

"ما خالفت فيه العامة لغات العرب" لأبي عبيد (ت244)

"ما يلحن فيه العامة" لأبي نصر الباهلي (ت231هـ)

"ما يلحن فيه العامة" للمازني (ت249هـ)

"ما يلحن فيه العامة" لأبي حاتم السجستاني (ت255هـ)

"لحن العامة" لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت281هـ)

"لحن العامة" لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت289هـ)

كما أن هناك من خص التأليف بجماعة معينة، مثل:

"إصلاح المنطق" لابن السكيت (ت244هـ)

"أدب الكاتب" لابن قتيبة (ت276هـ)

"التنبيه على حدوث التصحيف" لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت360هـ)

"شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف" و"تصحيفات المحدثين" لأحمد بن عبد الله العسكري (ت382هـ)

("التنبيهات على أغاليط الرواة" لأبي القاسم البصري(ت275هـ))

"تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" لابن مكي الصقلي (ت501هـ)

وقد مضى التصنيف في التصويب اللغوي في القرون الأخرى على هذا النوع من التتابع والاستمرار، خاصة عندما تسرب اللحن إلى أفواه الخاصة فحاول المحافظون على اللغة تسجيل ما وقعت فيه الطبقة الخاصة من أخطاء وانحرافات والإشارة إلى موضع الصواب فيه، ويمكن أن نذكر منها:[3]

"لحن الخاصة" لأبي هلال العسكري

"درة الغواص غي أوهام الغواص" للحريري

"أغلاط الضعفاء من الفقهاء" لابن بري

"التنبيهات على أغاليط الرواة" لأبي القاسم البصري (ت375هـ)

وقد ظهرت في العصر الحديث مؤلفات كثيرة اعتنت بتتبع أخطاء الكتاب والمذيعين والعامة، وبينوا الصحيح الفصيح، كما أن مجامع اللغة العربية تسهر على حماية اللغة من الأخطاء.

وتكييفها مع مستحدثات الحضارة، ونجد ما ألف في هذا المجال:

"دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة" لمعروف الرصافي

"أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة" لعبد العزيز مطر

"إصلاح الفاسد من لغة الجرائد" لمحمد سليم الجندي

"أخطاؤنا في الصحف والدواوين" لصلاح الدين الزعبلاوي

– معجم الصواب والخطأ في اللغة لإيميل بديع يعقوب.

– ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر.

وختاما فإن هذين النوعين من المصنفات اللغوية استمرت عبر القرون دون انقطاع، إلى الآن حتى "شكلا ظاهرة فريدة في حركة التأليف عند العرب، فقد بلغت حدا من الكثرة جعلها صنفا خاصا، قد فاق التأليف في بعض العلوم"[4].

2- استنباط قواعد لحفظ اللسان وإعراب الكلام:

أدى انتشار اللحن وتسربه إلى القرآن الكريم إلى ضرورة وضع قواعد تعصم اللسان من الخطأ، ويعرف بها الصواب من غيره في الكلام، ولأجل فهم

التيسير في فهم القرآن والحديث، استخرج الغيورون على لغتهم، من كلام العرب قواعد وكليات "يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا."[5]

وتجمع الروايات على أن الخطأ واللحن كان سببا لنشوء نهضة علمية، همها الحفاظ على نقاوة اللغة وسلامتها من الأخطاء والانحرافات، وهو ما حفز اللغويين على القيام بمحاولات جادة لوضع علم يصون الكلام من اللحن والفساد، ويفرض رقابة مفرطة على المتكلمين باللسان العربي والذي اشتغل بوضع هذه القواعد أبو الأسود الدؤلي، حيث" قال: دخلت على أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب، فرأيته مطرقا، متفكرا، فقلت فيما تفكر يا أمير المؤمنين، قال: إني سمعت ببلدكم لحنا فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية، فأخرج علي رقعة فيها: الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، فقال له أبو الأسود: ما دعاك إلى هذا؟ قال رأيت فسادا في كلام بعض أهلي، فأحببت أن يرسم رسما يعرف به الصواب من الخطأ، فأخذ أبو الأسود النحو من علي، ولم يظهره لأحد[6]، فأدرك أبو الأسود ما اعترى اللسان العربي من فساد، فرأى ضرورة البدء في وضع قواعد لضبط اللغة قبل أن يستفحل الأمر، وكان وضعه ونشؤه بالعراق، حيث كانت البصرة والكوفة حاضنة لهذه النهضة اللغوية الحريصة على صيانة هذه اللغة، فالعراق ملقى العرب. "وكان العراق أول بلد انشر فيه وباء اللحن والخطأ، فقد وضع فيه وصنفت كتب في أطواره المختلفة."[7]

ومن خلال هذا العرض نلخص إلى أن علماء العرب والمحافظين سعوا بكل الوسائل الممكنة من أجل تخطي عقبة اللحن والخطأ، والسعي إلى المحافظة على اللغة، وإصلاح ما فسد من الألسنة، تمظهر هذا في وضع قواعد، واستنباط أحكام تؤدي دور المصوب اللغوي لكل متكلمي اللغة العربية، فكان النحو اشراقة جديدة لعصمتهم من الزلل في أقدس ما يفخر به العربي وهو لغته.

3- جمع مفردات اللغة وجمعها في دواوين:

أدى اختلاط العرب بالعجم إلى فساد ملكة اللغة، وقد تجاوز هذا الفساد الحركات الإعرابية إلى موضوعات الألفاظ "واستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه عندهم ميلا مع هجنة المستعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والدواوين والتدويل خشية الدروس وما ينشأ من الجهل بالقرآن والحديث"[8] فالظاهر أن ظاهرة الخطأ قد بدأت بانتهاكات محدودة لقواعد النحو، ثم تجاوزت وتوسعت ذلك في استخدام الكلمات في معانيها غير الوضعية، واستخدام اشتقاقات شاذة وقياسات غير صحيحة ولإصلاح هذه الأخطاء وتصويب هذه الانحرافات، أخذ العرب يدونون تراثهم المروي مشافهة، بعد أن قتل في الفتوحات كثير من رواة التراث، وحاولوا إنقاذ ما تبقى منه في الصدور وتدوينه في السطور. فشمروا سواعدهم ونظموا الرحلات إلى البادية لجمع اللغة النقية والخالية من اللحن من أفواه البدو، "وكان أول من ألف في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وطفق العلماء يؤلفون من بعده على اختلاف مذاهبهم وطرقهم في التصنيف وتنوع مشاريعهم"[9] وهكذا فقد سعى العرب جاهدين في أن يحافظوا على لغتهم ويحاربوا كل أشكال الخطأ فيها، وكان من بين مظاهر ذلك تدوين لغتهم، ووضعها في دواوين، ومحاولة حصر ألفاظها في كتب حتى لا يتسرب الخطأ ومحاولة منهم تصويب ما فسد من الألسنة وابقاء لما سيفسد مستقبلا خاصة مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول الأعاجم في الإسلام، فلا يمكن إغفال لما هذه الدواوين والمصنفات من أثر كبير في مجال التصويب اللغوي "إذ هي الموارد التي يعرف منها ما يصح وما لا يصح، مما أثبته ومما لم يثبته، وما نبهت على صحته، وما أنكرت من استعماله وذلك يرجع لاستيعابها كل ثمار جهود التصويب على مر العصور"[10].

4- نقط القرآن وشكله:

لما رأى أبو الأسود الدؤلي اللحن والخطأ قد تسرب إلى القرآن الكريم وذلك عندما سمع أعرابيا يقرأ: "إن الله بريء من المشركين ورسوله" «بكسر اللام في رسوله، قال: ما ظننت أمر الناس آل إلى هذا» ثم طلب كاتبا، وقال له: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة على أعلاه، وإن ضممت فمي فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل نقطة من تحت الحرف. وإن مكنت الكلمة بالتنوين، فاجعل أمارة ذلك نقطتين، فأن أتبعت شيئا من ذلك غنه، فاجعل مكان النقطة نقطتين، فإن أتبعت شيئا من ذلك فاجعل مكان النقطة نقطتين"[11]، فكان نقط الحروف إحدى الجهود سعى العرب بها لإصلاح الخطأ وتقويم الانحراف، وقد قام أبو الأسود الدؤلي بنقط الحروف وفق ما تقتضيه السليقة العربية، فالقرآن كان يكتب من غير تنقيط أو تحريك، ولهذا كان الناس يلحنون ويخطئون في قراءته أحيانا، وقد استعظم هذا الأمر أبو الأسود، فحاول أن يصلح الأخطاء، ويرشد الناس إلى الطريقة التي يتجنبون بها ذلك، فسارع الناس في عصره لمصاحفهم ليتعلموا منه التنقيط وحرصا منهم على القراءة الصحيحة. وهذا العمل قد أحاط القرآن الكريم ولفظه بسياج يمنع اللحن فيه، "ولما كانت الباء والتاء والثاء أشباها في الاتصال والانفصال تمكن التصحيف من الكتابة تمكنا تاما، فلما انتشر التصحيف بالعراق، فزع الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات"[12] فعملية النقط كان سببها الخطأ، وتمظهر إصلاح الخطأ في وضع أبو الأسود تنقيط المصحف، ثم أضاف نصر بن عاصم عملا جليلا هو اتخاذ نقط جديد للحروف المعجمة في المصاحف، تمييزا لها من الحروف المهملة، أي أنه وضع النقاط على الحروف المتشابهة للتفريق بينها، حيث أن الناس كانوا في زمانه لا يفرقون بين الباء والتاء والثاء والياء والنون وغيرها من الحروف المتشابهة، ولهذا كثر الغلط والتصحيف والخطأ في لفظ الكلمات.

فجاء نصر بن عاصم "فأخذ يضع نقاطا سوداء على الحروف أفرادا وأزواجا "[13] فوضع هذه الطريقة من أجل التمييز ومن أجل الإعجام، وقبله وضع أبو الأسود التنقيط من أجل الإعراب، ليأتي بعدهما الخليل بن أحمد الفراهيدي ويبتكر الحركات المعروفة بشكلها الأخير، ويستعيظ الناس على النقاط التي وضعها أبو الأسود الدؤلي. ومن خلال هذا وما سبق من مظاهر التصويب اللغوي عند العرب يتبين أن العرب وعلماء اللغة قد سعوا جاهدين في سبيل التحدي لكل أنواع الخطأ بالمصطلح الحديث واللحن بالمصطلح القديم، وتصويب كل ما وقع فيه من الانحلال والفساد، سواء فيما تعلق بتغيير الإعراب وكان ذلك بوضع النحو أو تغيير شكل الحرف أو هيئته أو مخرجه أو صفته بجمع اللغة وتصنيفها في دواوين، ووضع كتب خاصة وتسجيل الخطأ وموضع الصواب فيه، فحاربوا كل صور الانحراف اللغوي، ووضعوا للغة ما يحميها من اللحن في المستقبل قواعد خاصة، وقبل هذا نقط القرآن وشكله حتى تتوحد القراءة. ولما خشي العلماء على لغتهم من ضياعها واندثارها بموت حفاظها ورواتها مع اتساع دائرة اللحن سارعوا جاهدين لتحقيق سلامة اللغة في لغة القرآن الكريم، بعدما طغت عدة عوامل إلى جانب اللحن، لدفعهم إلى تصويب ما فسد من الألسنة من تصحيف وتحريف والميل بقراءات القرآن إلى الوجه غير الصحيح لها وازدياد كثرة دخول غير العرب في الإسلام، وما انجر عنه من عدول عن قواعد اللغة لهؤلاء الأقوام ومع مرور الزمن تطورت دلالات عدة ألفاظ وتغيرت معانيها، فكانت هذه الدوافع مجتمعة، كحافز للجوء العرب إلى التصويب اللغوي. وباعتباره أهم الطرق والأساليب للمحافظة على هذه اللغة الشريفة، ومكافحة كل صور الانحراف اللغوي، في أواخر الكلمات في بنيتها أو تراكيبها، اتخذه العلماء كعلاج لتمرين الكلام بهذه اللغة وقراءة نصوصها قراءة سليمة، وإحياءها وتحديد طريقة الأداء الفصيح السليم لها، فهو لون من ألوان التخطيط اللغوي بمفهومه المعاصر، وتدبير يعمل جاهدا في رصد مسيرة العرب بالنسبة لهذا الرقيب على الاستعمال اللغوي والمحكم له في عدة

مظاهر كان أهمها تدوين لغتهم، ووضع مصنفات تنبه على الخطأ، وترشد إلى موضع الصواب فيه، بدءا بلحن العامة ثم لحن الخاصة، واستمرت حتى العصر الحديث، وقبل ذلك وضعوا المقاييس والقواعد المتعلقة بإحكام استعمال اللغة متمثلة في وضع النحو وهذا بهدف كبح لجام الفوضى والإباحية اللغوية القاتلة لخصائص اللغة، ولم يمر عصر من العصور بالنسبة إلى العرب إلا وسعوا فيه لتحقيق هذا الهدف.

وعلى الرغم من أن هذا العمل ينطوي على قدر كبير من المجازفة، إذ ليس سهلا منع بناء دلالة لفظ أو تركيب لغوي بالاعتماد على تناهي إليه الناظر من العلم، أو لما توافر لديه من الدلائل والشواهد، فاللغة باتساعها زمانا ومكانا، وثراء تراثها ليس من السهل الإحاطة بكل دقائقها إحاطة تامة، إلا أن القائمين على التصويب اللغوي تقلدوا هذه المهمة الصعبة في سبيل الإحاطة بكل الانحرافات التي علقت بلغتهم، من أجل صيانتها وتحقيق أعلى درجات الفصاحة والسلامة في تأديتها.

الهوامش:

1 - في التصحيح اللغوي والكلام المباح، د/ خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة الطبعة الأولى، عمان- الأردن01427، 2006 م، ص 16 .

2 - تقويم اللسان، عبد الرحمن الجوزي، تر/عبد العزيز مطر، المجمع العلمي العراقي طبعة 1966، ص 01.

3 - حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، محمد ضاري حمادي، دار الرشيد للنشر القاهرة د ت، 15- 16 .

4 - حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، محمد ضاري حمادي، ص15- 16.

5 - المقدمة، ابن خلدون،ج/ 2، ص 584.

6 - في أصول اللغة والنحو، د/ فؤاد حنا طرزي، ص 78.

7 - الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، الطوفي، مكتبة العبيكان، ط1 (1471هـ- 1997م) ص 277.

8 – المقدمة، ابن خلدون، ج2/ 548.

9 - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، ب ت، ص 78.
10- في التصحيح اللغوي والكلام المباح، د/ خليل بنيان الحسون، ص 16.
11- في أخبار النحويين البصريين، السيرافي، المطبعة الكاثوليكية، بيـــروت– لبنـــان 1936 ص 14.
12- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، دار صادر، بيروت لبنان، ط2 1992، ص27.
13 - المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، دار عز الدين إسماعيل، دار النهضة العربية بيروت لبنان، ط 2001.